

بيان عام - منظمة العفو الدولية

التاريخ 6 أبريل/نيسان 2020 رقم الوثيقة MDE 11/2074/2020

البحرين: أفرجوا عن المدافعين الحقوقيين ونشطاء المعارضة

قال تحالف لـ 20 مجموعة حقوقية اليوم إنه في خضم التهديد العالمي الذي يشكله فيروس كوفيد-19 ينبغي على السلطات البحرينية أن تفرج عن المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المعارضين الذين سُجنوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

في 17 مارس/آذار، أتمت البحرين عملية إطلاق سراح 1486 سجيناً، منح 901 منهم عفواً ملكياً "لأسباب إنسانية". وحكم على الـ 585 الباقين بعقوبات غير احتجازية. ومع أن هذه خطوة إيجابية، إلا أن عمليات الإفراج استثنيت حتى الآن قادة المعارضة والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، علماً أن العديد منهم من المسنين و/أو ممن يعانون حالات مرضية مزمنة. وهؤلاء الأشخاص معرضون جداً لخطر الإصابة بعوارض خطيرة إذا انتقلت إليهم عدوى فيروس كوفيد-19، لذا يجب أن يحظوا بأولوية في عمليات الإفراج.

وقالت لين معلوف، مديرة البحوث للشرق الأوسط في منظمة العفو الدولية: "لا شك في أن إفراج البحرين عن عدد كبير من السجناء هو موضع ترحيب؛ وخصوصاً مع تنامي بواعث القلق المحيطة بانتشار كوفيد-19. إلا أنه ينبغي على السلطات الآن أن تفرج على وجه السرعة عن أولئك الذين ما كان ينبغي أن يُزج بهم في السجن أصلاً، وهم بالتحديد سجناء الرأي الذين يظلون رهن الاعتقال بسبب ممارستهم لحقوقهم في التعبير السلمي. ونحث السلطات أيضاً على تعزيز الإجراءات اللازمة لضمان الاحترام الكامل للحقوق الإنسانية لجميع المحرومين من حريتهم".

ولا يزال قادة المعارضة الذين أودعوا السجن بسبب دورهم في الحركة الاحتجاجية عام 2011 يقبعون خلف القضبان. ومن بين هؤلاء: حسن مشيمع، رئيس جماعة الحق المعارضة غير المرخص لها، وعبد الوهاب حسين، وهو زعيم معارض، وعبد الهادي الخواجة، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، والدكتور عبد الجليل السنكيس، الناطق باسم جماعة الحق.

وما زال أيضاً في السجن شخصيات معارضة بارزة أخرى بينهم الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية "الوفاق الوطني الإسلامية" (الوفاق) التي تم حلها. ولم يُفرج أيضاً عن سيد نزار الوداعي الذي عدته الأمم المتحدة محتجزاً تعسفياً "انتقاماً" لنشاط ابن أخيه الناشط المنفي سيد أحمد الوداعي، والمدافعين عن حقوق الإنسان نبيل رجب وناجي فتيل. وتعدهم منظمة العفو الدولية سجناء رأي يجب الإفراج عنهم فوراً ودون قيد أو شرط.

وتشير وثائق "مركز البحرين لحقوق الإنسان" إلى أن ما مجموعه 394 شخصاً - من أصل الـ 1486 الذين أُفرج عنهم - سُجنوا بتهم سياسية. وبحسب المنظمة غير الحكومية البحرينية "السلام للديمقراطية وحقوق الإنسان" فإن 57 - من أصل 901 نزيل منحوا عفواً ملكياً - كانوا قد سُجنوا بسبب أنشطتهم السياسية، في حين أن الباقين حكم عليهم بعقوبات غير احتجازية. وبما أن الحكومة البحرينية لم توفر أي معلومات عن التهم التي كان أدين بها من تم إطلاق سراحهم، لا يمكن التحقق من الأرقام. إلا أنه من الواضح أن الأشخاص المسجونين بسبب نشاط سياسي سلمي إنما يمثلون أقلية من هؤلاء الذين تم الإفراج عنهم.

وتم تجاهل عشرات السجناء الذين أدينوا بعد محاكمات جائرة بموجب قانون مكافحة الإرهاب البحريني الفضياف، وحُرموا من الإفراج المبكر، أو قضاء عقوبات بديلة، على الرغم من الإفراج عن سجناء آخرين يقضون عقوبات أطول بكثير. وهذا يشمل زكية البربوري وعليّ الحاجي، بحسب "مركز البحرين للحقوق والديمقراطية".

وتُضاعف الأوضاع في سجون البحرين المكتظة من خطر انتشار فيروس كوفيد-19. فقد أدى غياب المرافق الصحية الملائمة إلى انتشار الجرب في سجن جو - أكبر سجون البحرين - ومركز الاحتجاز في الحوض الجاف في ديسمبر/كانون الأول 2019 ويناير/كانون الثاني 2020. وأصيب بالعدوى قرابة نصف نزلاء المركز المذكور. وفي 2016، تبين لهيئة حكومية لحقوق السجناء والمحتجزين أن المباني في سجن جو تعاني "قلة النظافة الصحية" و"تفشي الحشرات" و"المراحيض المكسورة".

وعلاوة على ذلك، عبّرت منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش والأمم المتحدة عن قلقها إزاء التفاعس المتواصل للسلطات عن توفير الرعاية الطبية الوافية في سجون البحرين. وقد عرّض ذلك للخطر صحة بعض الأشخاص المسجونين ظلماً الذين يعانون من حالات طبية مزمنة - مثل حسن مشيمع والدكتور عبد الجليل السنكيس - والذين ربما هم الآن معرضين بدرجة كبيرة لخطر الإصابة بفيروس كوفيد-19.

حسن مشيمع – البالغ من العمر 72 عاماً - مصاب بداء السكري، والنقرس، والقلب، ومشاكل في البروستات، وكان مصاباً بمرض السرطان. وقد تقاعست سلطات السجن بصورة مألوفة عن أخذه لحضور مواعيده الطبية بسبب رفضه أن يُكبل بالأصفاد المهينة خلال نقله. وقد ذكرت الآليات الدولية لحقوق الإنسان أن استخدام القيود على السجناء المسنين أو الواهين الذين ليس هناك خطر من هروبهم يمكن أن يشكل سوء معاملة.

وبعاني الدكتور عبد الجليل السنكيس – البالغ من العمر 57 عاماً – من متلازمة ما بعد الشلل ويستخدم كرسيًا متحركًا. وقد رفضت سلطات السجن أيضاً نقله لحضور مواعيده الطبية بسبب رفضه أن يقيد بالأصفاد.

وعلق حسين عبد الله المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين قائلاً إنه "بينما يواجه العالم أزمة غير مسبوقه بسبب فيروس كوفيد-19 من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يتكاتف المجتمع الدولي لاحتواء انتشاره وضمان حماية صحة الضعفاء وحقوقهم. وينبغي على حلفاء البحرين – لاسيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة – أن يدعوا البحرين صراحة إلى ضمان الإفراج عن جميع الذين سجنوا لمجرد معارضتهم السلمية للحكومة".

ويترتب على الدول واجب ضمان تقديم الرعاية الطبية لجميع المحتجزين لديها بما يوازي على الأقل تلك المتوفرة لعموم السكان، ولا يجوز أن تحرم المعتقلين من الرعاية الصحية الوقائية أو العلاجية أو التخفيفية، أو تقييد حصولهم عليها. وبالنظر إلى التقاعس المتواصل عن تقديم مستوى واف من الرعاية إلى المحتجزين لدى سلطات السجن، تساورنا بواعث قلق جدية بشأن قدرتها على تقديم الرعاية الفعالة للسجناء إذا ما انتشر فيروس كوفيد-19 داخل سجون البحرين.

وينبغي على السلطات البحرينية اغتنام الفرصة للإفراج فوراً عن جميع الأشخاص الذين سجنوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير دون قيد أو شرط، ومن بينهم حسن المشيمع، والدكتور عبد الجليل السنكيس، وعبد الهادي الخواجه، وعبد الوهاب حسين، ونبيل رجب، وناجي فتيل، والشيخ علي سلمان. ويجب إلغاء أحكام الإدانة الصادرة بحق الذين سجنوا عقب محاكمات جائرة – بمن فيهم سيد نزار الوداعي، وزكية البربوري – أو الإفراج عنهم بانتظار إجراء إعادة محاكمة عادلة لهم، على أقل تقدير.

إن الأخطار التي يشكلها وباء فيروس كوفيد-19 على المحتجزين يجب أن تكون عاملاً قوياً يرجح كفة خفض عدد نزلاء السجون عبر الإفراج عن المحتجزين احتياطياً، لاسيما بالنظر إلى الأوضاع السيئة وغير الصحية في سجون البحرين، وعدم توفير الرعاية الطبية الواافية، إضافة إلى وجوب النظر في الإفراج المبكر وغير المشروط عن السجناء المعرضين على وجه الخصوص للإصابة بفيروس كوفيد-19، مثل المسنين أولئك الذين يعانون حالات طبية مزمنة، أو اتخاذ إجراءات غير احتجازية بديلة بشأنهم كوسيلة لتحقيق خفض أكبر في عدد نزلاء السجون، ومنع انتشار فيروس كوفيد-19.

وعلى أي حال، ينبغي على السلطات أن تضمن حصول كل من يبقى في الحجز على خدمات للوقاية من الأمراض وعلاجها. بما في ذلك ضمان تطبيق عملية التباعد البدني للسجناء في جميع الأوقات، بما في ذلك ضمان توفير السكن والأكل والأماكن الاجتماعية. كما ينبغي على سلطات السجون فحص جميع الحراس لمنع دخول فيروس كوفيد-19 في السجون، وتقديم معلومات مناسبة حول الصحة والنظافة واللوازم الصحية، وضمان التعقيم المنتظم لجميع الأماكن التي يرتادها السجناء وموظفو السجن والزوار. وينبغي عليها إعداد خطط لوضع الأشخاص المعرضين لعدوى الفيروس أو المصابين به في حجر صحي أو بمعزل عن الآخرين، وضمان توفر الرعاية الطبية الضرورية لهم.

وقال جو ستورك نائب مدير قسم الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس ووتش إن "الجولة الأولى من عمليات الإفراج عن السجناء في البحرين كانت إيجابية، لكنها غير كافية. وينبغي على السلطات إجراء خفض أكبر في عدد نزلاء السجون بالإفراج عن أولئك الذين سجنوا لمجرد معتقداتهم السياسية، أو ممارستهم لحقهم في حرية التعبير، والتجمع السلمي. وفي الوقت نفسه، ينبغي على السلطات تكثيف الجهود لضمان تلقي نزلاء السجون الباقين الرعاية الطبية، وتوفير مرافق الصحة والنظافة والمعلومات التي يحتاجونها لمكافحة وباء فيروس كوفيد-19".

الموقعون:

Americans for Democracy & Human Rights in Bahrain (ADHRB)

Amnesty International

ARTICLE 19

Bahrain Centre for Human Rights (BCHR)

Bahrain Institute for Rights and Democracy (BIRD)

CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation

Committee to Protect Journalists (CPJ)

English PEN

European Centre for Democracy and Human Rights (ECDHR)
Global Legal Action Network (GLAN)
Gulf Centre for Human Rights (GC4HR)
Human Rights First (HRF)
Human Rights Watch (HRW)
IFEX
Index on Censorship
International Service For Human Rights (ISHR)
PEN America
PEN International
REDRESS
Reprieve